المالكي يغادر النجف من دون لقاء مراجع الدين ويقول إنه أدى فريضة الحج ١٤ مرة

□ النجف/ المدى

غادر رئيس الوزراء نوري المالكي امس محافظة النجف من دون لقاء مراجع الدين فيها.

وذكر مصدر في مطار النجف الدولي امس الخميس ان " المالكي وبعد مشاركته صباح امس في المؤتمر السنوي الذي عقدته هيئة الحج والعمرة في المحافظة للمرشدين والمرشدات لموسم الحج ٢٠١٢ توجه الى العاصمة بغداد وغادر المحافظة عبر مطارها الدولي ".

ولم يزر رئيس الوزراء نوري المالكي الذي وصل محافظة النجف صباح امس المراجع الدينية في المحافظة

وكانت مصادر قد اكدت ان مراجع الدين في النجف الاشرف لم يكونوا راغبين في لقاء السياسيين في الاشهر الاخيرة وذلك ما ضعف أداء الكتل السياسية وعدم تنفيذها لبرامجها التي وعدت بها ، يذكر ان المرجعية الدينية وجهت في الآونة الاخيرة نقدا شديدا للحكومة واتهمتها بالتقصير في الملف الامني وملف الخدمات .

المالكي

وكان المالكي قد القى كلمة في مؤتمر المرشدين والمرشدات قال فيها ان " المنطقة اليوم تمر بموجة خطيرة من التحديات جذورها طائفية وهناك اموال طائلة من السحت تصرف لأهداف طائفية فقط لإبقاء النار مشتعلة لينجو الطغاة منها ويبقوا في السلطة ، لذا نتمنى على المرشدين والمرشدات التعريف بهذا الامر ومدى خطورته خلال مناسك الحج ".

وأضاف " كما على المرشدين إظهار أهمية التوحد في الدفاع عن الاسلام والمقدسات الدينية التي تقف خلفها منظمات " صهيونية وصليبية " وان التصدي لها هي مسؤولية جميع المسلمين وليس على طائفة دون اخرى "، مشيرا الى " اننا في العراق تمكنا من إسقاط الطائفية ولكن ليس بشكل كامل مع وجود محاولات من دول ومن ازلام النظام السابق وللاسف منهم من ابناء البلد لتحقيق غايات ومصالح شخصية وغيرها ".

وتابع المالكي " وما الفائدة من ان نتصالح ونحارب الارهاب وهناك في الدولة هو مع الارهاب ، لذا علينا محاربة هذه الظاهرة التي تتغذى على الفتنة الطائفية التي يراهن عليها أعداء الاسلام والانسانية ".

وأعرب رئيس الوزراء عن " استغرابه من ظاهرة منع الحديث والتواصل بين الحجاج من قبل السلطات والجهات المسؤولة والمشرفة على هذه المناسك بحجة منع الجدل وهذا مخالف لأهداف وفلسفة فريضة الحج في تعزيز الأواصر والتعارف بين المسلمين من مختلف دول العالم والاطلاع على همومهم ومشاكلهم والمخاطر التي تعترض دينهم وحياتهم كمسلمين

وذكر المالكي ، أنه أدى فريضة الحج ١٤ مرة، فيما اكد على ضرورة وجود المرأة المبلغة خلال الشعائر، انتقد التشديد الفكري والتطرف في تطبيق الفريضة وشعائرها.

هادي العامري: لم أمنح الأمريكان مهلة ٧٢ ساعة

□ بغداد/ المدى

نفى الامين العام لمنظمة بدر ووزير النقل هادي العامري ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بشأن تهديده للسفارة الامريكية في بغداد .

وذكر الناطق الإعلامي لمنظمة بدر قاسم الاعرجي بحسب بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس ان " العامري نفى ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بخصوص اعطائه مهلة " ٧٢ " ساعة للسفارة الامريكية ببغداد لإدانة الفلم المسيء للرسول الأكرم" ص".

واضاف الاعرجي "في الوقت الذي ندين بأشد الإدانة هذا الفلم وندعو الادارة الامريكية الى سحبه ومحاسبة المقصرين نؤكد احترامنا وحرصنا على سلامة السلك الدبلوماسي في العراق سيما انه ليس من سياسيتنا تهديد الآخرين".

يذكر ان عرض فيلم يُسيء للرسول الاكرم محمد " ص" على موقع (اليوتيوب) أثار ردة فعل غاضبة من دول اسلامية عدة وأدت الى حدوث احتجاجات واستهداف لمقار البعثات الدبلوماسية الامريكية وخاصة في بنغازي بليبيا والتي اسفرت عن مقتل السفير الامريكي .

وكان القس الأميركي تيري جونز الذي أحرق نسخاً من القرآن الكريم في نيسان الماضي، أعلن نيته "الإعداد لمحاكمة شعبية" للرسول الاكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم تزامناً مع الذكرى الـ١١ لاستهداف مركز التجارة العالمي في نيويورك .

يشار الى ان رساما دنماركياً يدعى [لكورت وسترغارد] كان قد عرض عام ٢٠٠٦ في احد معارض اللوحات الفنية في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن رسوما كاريكاتورية مسيئة لشخص الرسول " ص" بتجسيده شخصاً يدعو للعنف والقتل مما أثارت ردود افعال شعبية ودولية في البلدان الاسلامية تطور بعضها الى الهجوم ضد السفارات الدنماركية لاسيما في العالم الاسلامي.

يهود العراق يطالبون بـ١٦ مليار دولار كتعويض.. ودولة القانون يصفها بالمؤامرة الماسونية

□ بغداد/ المدى

كشف مصدر دبلوماسي مطلع، أمس الخميس، عن عزم يهود العراق رفع قضية تعويض من الدولة العراقية لاستحصال مبلغ ١٦ مليار دولار بديلاً عن أملاكهم التي سُلبت في زمن الانظمة التي حكمت البلاد في السابق.

وقال المصدر الذي طلب عدم الاشارة لاسمه لـ"شفق نيوز"، إن "يهود العراق عندما هاجروا تركوا جميع ممتلكاتهم و قدَّروها بمبلغ ١٦ مليار دولار وهم يستعدون لرفع دعوى قضائية على العراق لاستحصال المبلغ".

وأضاف ان "هذا المبلغ بحسب خططهم لا يشمل ما تعرضوا له من انتهاكات جراء التهجير القسري وسيتركون هذا الامر للمحكمة لتحكم فيه".

وتابع ان "بعض يهود العراق قد تعرضوا لانتهاكات بعد سقوط النظام ايضا عندما عادوا لاسترداد ممتلكاتهم كما قالوا وهذا الامر سيتم رفع قضايا فردية فيه".

وكان يهود عراقيون قد أتهموا الاحد الماضي اليمين الإسرائيلي بـ"طمس الحقائق التاريخية" في ما يخص ظروف هجرتهم من العراق، ورفضوا حملة للحكومة الإسرائيلية لتطالب بتعويضات عن أملاكهم، وطالب هؤلاء اليهود العراقيون التحقيق في دور (الموساد) في هجرتهم.

وكانت "لجنة يهود العراق" في إسرائيل، قد دعت في بيان أصدرته في تل أبيب الجمعة الماضية إلى "فتح ملف الانفجار الذي استهدف كنيس (مسعودة) ببغداد بوضع متفجرات فيه والتوصل إلى الجهة التي تقف وراءه وما إذا كانت هذه الجهة هي (الموساد) بهدف تسريع رحيلهم من العراق".

وكان اليهود العراقيون قد أخذوا في الهجرة من مناطق وجودهم في العراق بعد وقت وجيز من تأسيس إسرائيل، مدفوعين بأعمال عنف أخذوا يتعرضون لها في العراق .

وحسب مصادر يهودية أن عدد اليهود في العراق كان أكثر من ١٥٠ ألف عراقي قبيل تهجيرهم، واليوم ليس هناك أكثر من ستة أشخاص متخفين ولا يعلنون عن دينهم.

وقد أثارت هذه المطالب ردود افعال واسعة بين السياسيين العراقيين، بينما اعتبرها نائب عن دولة القانون محاولة يهودية "ماسونية"، اكد نائب عن العراقية أن اليهود هاجروا العراق بإرادتهم ، فيما رأى نائب عن التحالف الكردستاني أن القضية قديمة ولن توافق عليها الحكومة.

فقد استبعد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، الثلاثاء الماضي، موافقة الحكومة العراقية على مطالب المنظمة اليهودية لعدم وجود علاقات دبلوماسية بين العراق وإسرائيل.ويشير محمود عثمان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إلى أن "مطالب هذه المنظمة اليهودية للتحقيق في ما تعرض له يهود العراق منتصف القرن الماضي، مضى عليها وقت طويل"، مستبعداً قيام الحكومة العراقية بالنظر في تلك المطالب، لعدم وجود علاقات مشتركة بين العراق وإسرائيل".

ويضيف عثمان أن "مثل تلك المطالبات تكون عن طريق المنظمات الدولية لأنها قضية قانونية".

من جانبه، يلفت النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي، إلى احتمال لجوء المنظمة اليهودية المطالبة بحقوق يهود العراق إلى الأمم المتحدة في حال عدم تلبية الحكومة العراقية لمطالبها، معتبرا أن مطالبها قضائية ولا يمكن إثباتها إلا عن طريق القضاء.

ويرى الخالدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "يهود العراق هاجروا البلاد بإرادتهم ولم يجبرهم احد على ذلك"، مرجحا "لجوء المنظمة اليهودية التي تطلق على نفسها يهود العراق إلى المنظمات العالمية او الأمم المتحدة لتقديم شكوى إذا رفضت الحكومة العراقية النظر بطلبها والتحقيق في ما تعرض له اليهود منتصف القرن الماضي".

ويؤكد ألخالدي "صعوبة التحقيق في القضية لعدم وجود علاقات بين العراق وإسرائيل"، معتبرا أن "هذا الأمر قضائي ولا يمكن إثباته إلا عن طريق القضاء".

بدوره يدعو النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي، الحكومة والبرلمان والشعب العراقي إلى رفض اية مطالب بالتحقيق بشأن ما تعرض اليه اليهود العراقيين قبل عقود، واصفا تلك المطالب بـ"الحركات الماسونية".

ويقول المالكي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مطالبة اليهود العراقيين في اسرائيل بالتحقيق بشأن ما تعرضوا له من عنف في العراق لابد أن ترفضه الحكومة العراقية والبرلمان والشعب العراقي"، داعيا الحكومة الى "عدم اعطاء مجال لمثل هذه المطالبات".

ويصف المالكي تلك المطالب "بأنها حركات ماسونية"، مستدركا "ومع أننا نحترم جميع الديانات إلا اننا لا نقبل تسييس هذا الامر"

ويطالب المالكي المنظمات الدولية بـ"محاسبة اليهود عما ارتكبوه من "جرائم" ضد الفلسطنيين خلال العقود الماضية.

الأمن النيابية: معلومات عن عمليات مسلحة لاستهداف نقاط التفتيش

□ بغداد/ المدى

كشفتْ لجنة الامن والدفاع البرلمانية عن معلومات استخبارية وصلت الى مجلس النواب عن مخططات ارهابية لاستهداف نقاط وحواجز التفتيش بعمليات مسلحة خلال الفترة المقبلة.

وقال النائب حسن جهاد: ان اللجنة البرلمانية تعكف على دراسة معلومات استخبارية وصلتها مؤخرا من الاجهزة الامنية عن مخططات ارهابية لتنفيذ عمليات مسلحة تستهدف نقاط وحواجز التفتيش في ضواحي واحياء العاصمة بغداد، واشار الى ان اللجنة اعدت برنامجا دوريا لاستضافة القيادات الامنية والاستيضاح منها عن الاجراءات والستراتيجية المعتمدة في ادارة الملف الامني ضمن نطاق حدود العاصمة بغداد.

واضاف جهاد: ان المعلومات الاستخبارية تتضمن مخططات لتنفيذ عمليات مسلحة تستهدف نقاط التفتيش بكواتم الصوت او العبوات وكذلك استهداف مراكز حيوية في العاصمة لزعزعة الامن وارباك الاجهزة الامنية واشاعة الفوضى، ولفت الى ان لجنة الامن والدفاع البرلمانية وجهت الاجهزة الامنية لتشديد اجراءاتها في مداخل المدن والشوارع الرئيسة ونشر عناصر امنية في مواقع متفرقة واعادة توزيع نقاط وحواجز التفتيش في المناطق الحساسة.

وأوضح جهاد: ان البرلمان طلب من الاجهزة الامنية رفع درجات الحيطة والحذر والاستعانة بكلاب الحراسة في نقاط التفتيش الرئيسة والتحقق من البطاقات التعريفية للعناصر المشتبه بهم وتدقيق وثائق المركبات بلا استثناء، مؤكدا ان المعلومات الاستخبارية تتحدث عن تنفيذ عمليات اغتيال بكواتم الصوت لموظفي الدوائر الحكومية ممن يستقلون المركبات الرسمية الحديثة ورصد تحركاتهم لاستهدافهم في مناطق متفرقة من العاصمة.

جهاز كشف المتفجرات الذي اثبت فشله (ارشيف)

فتح صفحة جديدة تطوي حقبة من الحروب والصراعات

علم ونشيد وطني جديدان للعراق بحلول نهاية العام

□ بغداد/ أ. ف. ب

يتطلع العراق لاعتماد نشيد وطني وعلم جديدين بحلول نهاية العام، في محاولة لفتح صفحة جديدة تطوي حقبة من الحروب والصراعات في بلاد تعيش منذ تسع سنوات على وقع تناقضات سياسية وطائفية وأثنية.

يقول النائب علي الشلاه رئيس لجنة الثقافة والإعلام في البرلمان "نحن مصرون على ان ننتهي من العلم والنشيد الجديدين في هذا العام، في هذه الدورة التشريعية"، ويضيف أن اختيار نشيد وعلم جديدين للعراق "لن يعبر الى عام ٢٠١٣ وسيشكل عند انجازه عاملا جامعا" للعراقيين. ويتبنى العراق اليوم قصيدة موطني التي كتبها الشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان ولحنها الموسيقار اللبناني محمد فليفل، نشيدا وطنيا، بعد ان كان يعتمد إبان النظام السابق نشيد ارض الرافدين للشاعر شفيق الكمالي.

وبدا العراق الذي تغيّر نشيده الوطني خمس مرات منذ اول نشيد في العهد الملكي عام ١٩٢٤، يعتمد قصيدة موطني التي عادة ما ترمز الى القضية الفلسطينية، عام ٢٠٠٥ بقرار من الحاكم الاميركي للعراق حينها بول بريمر بعدما أُعجب بها خلال حفل موسيقي.

ويوضح الشلاه انه "في الدورة الماضية أُعلن عن الرغبة في نشيد وطني جديد فقدم اكثر من ٤٠٠ نص لشاعر عراقي بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩". وفيما لم يتم التوافق حول قصيدة لتصبح النشيد الوطني الجديد، "بسبب الاصطدام بعقبة الشاعر وموقفه من النظام السابق، قررنا ان نختار شخصا متفقا عليه، وهناك رموز في الشعر العراقي متفق عليها".

وشكلت لجنة الثقافة والاعلام البرلمانية قبل ثمانية اشهر لجنة من ستة ادباء عراقيين اختارت ثلاثة نصوص، النص الاول للشاعر محمد مهدي الجواهري بعنوان "سلام على هضبات العراق"، والثاني لبدر شاكر السياب بعنوان "غريب على خليج"، والثالث لمحمد مهدي البصيري "وطني الحق يؤيده".

وفي خضم مناقشة القصائد الثلاث، طالب الاكراد والتركمان والاشوريون باضافة ابيات بلغاتهم الى النشيد الجديد، وقد تم التوصل الى صيغة وسط تقضي باضافة عبارة "يحيا العراق" بهذه اللغات في نهاية النشيد.

ويستعد البرلمان لاتمام القراءة الثانية للقانون بعد قراءة اولى قبل نحو ثلاثة اشهر، على ان يجري التصويت عليه بعد ذلك باسبوعين واختيار موسيقيين لوضع النشيد المناسب له، بحسب الشلاه الذي اكد ان "الجو العام يميل الى قصيدة الجواهري" التي تبدأ ببيت يقول "سلام على هضبات العراق، وشطيه والجرف والمنحنى".

ويقول احمد (٣٣ عاما) الذي يعمل مهندسا الكترونيا في شركة اجنبية في بغداد "قد نكون اكثر الدول التي تغيّر نشيدها، وحتى علمها، نحن ويوغسلافيا".

ويضيف "هذه البلاد التي تشهد صراعات منذ عقود لن تنال سلامها طالما انها لا تستطيع الاتفاق على نشيد او علم".

ويعكس السجال حول هذه المسألة التوازن الهش الذي تعيشه البلاد منذ ٢٠٠٣، إما على الصعيد الأثني بين العرب والاكراد والتركمان وغيرهم، او على صعيد الطوائف والمذاهب وخصوصا بين السنة الذين حكموا البلاد لعقود طوال والشيعة الذين تسلموا مقاليد الحكم بعد سقوط نظام صدام حسين.

وفيما يسير موضوع النشيد الجديد نحو توافق بين مكونات العراق الذي يشهد يوميا من اجتياحه اعمال عنف دامية في موازاة صراع متواصل على السلطة، تبدو محاولة تغيير العلم اكثر صعوبة. ويقول الشلاه "لدينا مشكلة في العلم، هناك ستة نماذج اُختيرت من قبل اللجنة السابقة بعدما عرضت عليها عشرات النماذج (...) والعلم الأوفر حظاً كان علم ثورة عبد الكريم قاسم".

ويضيف "لكن هذا الاختيار واجه اعتراضات تتمحور حول شخص عبد الكريم قاسم الذي يرمز الى حقبة معينة، والآن نحن في مشكلة لان اللجنة شكلت ودفعت مبالغ ونحن مضطرون الى ان نأخذ بنتائجها".

وكان العلم العراقي إبان حكم صدام وسنوات تلته، وتحديدا منذ ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٨، عبارة عن خطين أفقيين متوازيين أعلاهما باللون الاحمر واسفلهما باللون الاسود وبينهما خط باللون الابيض تتوسطه عبارة "الله اكبر" بين ثلاث نجمات.، وقبل ذلك كان العلم منذ عام ١٩٦٣، تاريخ الإطاحة بعبد الكريم قاسم، هو نفسه انما من دون عبارة "الله اكبر".

لكن النجمات الثلاث بين ١٩٦٣ و١٩٨٦ كانت ترمز الى الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، قبل ان تتغير بعد ذلك دلالاتها لترمز الى الاهداف المعلنة لحزب البعث "الوحدة والحرية الاشتراكية".

وفي عام ٢٠٠٨، عدلت الفقرة الثانية من قانون العلم العراقي لسنة ١٩٨٦ لتبقى الوان العلم كما هي ترمز الى الرايات الاسلامية، وتحذف النجوم الثلاث، وتبقى عبارة "الله اكبر" انما بالخط الكوفي وليس بخط يد صدام كما كانت في السابق.

يذكر ان عبد الكريم قاسم اعتمد بُعيد اطاحته بالحكم الملكي عام ١٩٥٨ علما مختلفا تماما هو عبارة عن ثلاثة خطوط متوازية في الطول تبدأ من جهة اليمين باللون الاسود ثم الابيض فالاخضر، ويتوسط الخط الابيض نجمة حمراء فيها دائرة صفراء.

وبينما تشير كل هذه الالوان وضمنها الاحمر والاصفر الى رايات اسلامية، فان النجم والدائرة يرمزان الى العرب والأكراد، وكان اول علم للعراق اعتمد في بداية العهد الملكي عام ١٩٢٥، وهو عبارة عن ثلاثة خطوط أفقية متوازية، خضراء وبيضاء وسوداء، تحمل من الجهة اليسرى شبه منحرف أحمر تتوسطه نجمتان.

وبحسب موقع مجلس النواب، تشير المسابقة التي اطلقها البرلمان العراقي بهدف اختيار علم جديد للبلاد الى ان هذا العلم يجب ان يُعبّر عن "وحدة العراق ارضاً وشعباً"، وان "ينظر بتفاؤل الى مستقبله وبفخر الى تاريخه".

ويقول الشلاه "هناك دعوات بان نعتمد العلم الحالي علما نهائيا كونه لم يعد علم صدام، وهذا الامر سيطرح الى جانب ستة نماذج جديدة وردت من قبل فنانين"، ويضيف ان "النماذج الجديدة" تتخطى كل صراعات العقود الماضية "وتركز على تاريخ العراق" البعيد.